الباب الأول

المقدمة

أ. خلفية البحث

جاء في إندونيسيا أحكام خاصة تتضمنها المؤلفات الفقهية التي هي ثمرة إجماع علماء إندونيسيا الواردة في كتاب مجموعة الأحكام الإسلامية.[1] تحتوي مجموعة الأحكام الإسلامية على ثلاثة أشياء، أحدها يتعلق بأحكام الميراث في إندونيسيا. يرشد مجموعة الأحكام الإسلامية القضاة في المحاكم الشرعية في حل قضايا الورثة التي تحدث في المجتمع الإندونيسي. يحتوي قانون الميراث في مجموعة الأحكام الإسلامية على ٦ فصول تحتوي على ٤٣ مادة، تتراوح بين رقم ١٧١ ورقم ٢١٤. وفيما يتعلق بقانون المواريث الإسلامي في إندونيسيا على وجه التحديد، هناك عدة اختلافات بين الفقهاء تنقسم بشكل عام إلى مجموعتين. أولا، ما يشار إليه عادة بالمذاهب السني (المذهب الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي) الذي يميل إلى المذهب الأب، وثانيا، مذهب الحذرين الذي يميل إلى المذهب الثنائي.

UNIDA GONTOR
UNIVERSITAS DARUSSALAM GONTOR

[1] Fuji Rahmadi, Pembaharuan Hukum Islam (Analisa Terhadap Pemikiran Hukum Jaringan Islam Liberal), *Jurnal Hukum Islam.* Vol 2. No.1 July (2016): 1–15.

في المادة رقم ١٧٣ حرف ب من ينص على ما يلي: ”يُمنع الشخص من أن يصبح وريثاً إذا أدين قرار القاضي له قوة قانونية دائمة، ب: ب. يلام على تقديم شكوى بالفتنة بأن المورّث قد ارتكب جريمة التي يعاقب عليها بالسجن لمدّة ٥ سنوات أو بعقوبة أشد“. ويستفاد من هذه المادة أن الورثة الذين قاموا بالفتنة إلى المورّث وثبتت إدانتهم في المحكمة يحرمون من الميراث. ولم يرد في كتب الفقه الموارث التي أصبحت نص الأساسية لتكوين مجموعة الأحكام الإسلامية عن باب الميراث بأن الفتنة تصبح من موانع الإرث. وفي عام ٢٠٢١، وقعت القضية تناسب بالمادة رقم ١٧٣ حرف ب مجموعة الأحكام الإسلامية وهي قضية بريتا أماليا. تتعلق هذه الحالة بفتاة تدعى بريتا أماليا أبلغ عنها والدها البيولوجي البروفيسور. دكتور. رستمى مناف، أستاذ متقاعد، بتهمة القدح والذم. واتهمت بريتا بنشر اتهامات كاذبة عن والدها فيما يتعلق بقضايا الميراث العائلي. نشر معلومات تفيد بأن والده اختلس وأساء استخدام ميراث والدته (زوجة رستمي) المتوفاة.[٢]

وفي فقه الميراث هناك أسباب تمنع الشخص من الميراث تنقسم إلى قسمين: موانع مؤقتة من الإرث تسمى المحجوب، وموانع مؤبدة من الإرث (مطلقة) تسمى ممنوع أو المحروم.

[2] https://news.republika.co.id/berita/lo7uu2/pengacara-prita-kasus-yang-sama-tapi-putusan-pidana-dan-perdata-beda, kamis, 17 oktober 2024, 21.09 WIB.

وفي فقه المواريث هناك باب يبحث في موانع حصول الشخص على الميراث يسمى موانع الإرث.[٣] وجاء في كتاب أحكام المواريث في الفقه الإسلامي أن جمهور العلماء اتفقوا على ثلاثة لموانع الإرث، وهي القتل، واختلاف الدين، والرق.[٤] فإذا وجد أحد الأسباب الثلاثة السابقة في الوارث فإنه يمنع الوارث من الميراث مطلقاً.

تقدم مسألة الفتنة التي استخدمها مجموعة الأكام الإسلامية كأحد موانع الإرث في وجهة نظر القانونية الجديدة. من الكتب التي كانت تستخدم كمراجع في وقت تكوين مجموعة الأحكام الإسلامية زاده في باب الميراث، ومنها حاشية الباجوري وفتح المعين وحاشية السرخسي وفتح الوهاب وتحفة المحتاج ومغني المحتاج. ولم يرد في بعض هذه الكتب ذكر الفتنة كمانع من الإرث مباشرة، كما أنها لا يوجد دليل الذي ينص على أن الفتنة مانعة من الميراث. ومن هذه المشكلة، فإنها تحتاج إلى إجابة عن دور الفقهاء في بيان لفظ الفتنة، وأنها مانعة من موانع الإرث. لذلك يريد الباحث أن يثير هذه المسألة ويريد أن يجري بحثاً

---

[٣] محمد علي الصابوني، **المواريث في الشريعة الإسلامية في ضوء الكتاب والسنة**، الطبعة الأولى، (جامة أم القرى مكة المكرمة: دار الحديث، ٢٠٠٨)، ص. ٤٤.

[٤] لجنة من كلية الشريعة جامعة الأزهر، **أحكام المواريث في فقه الإسلامي** (مصر: مكتبة الرسالة الدولية، ٢٠٠١)، ص. ٣٩.

علميا بعنوان **تحليل ســـد الذريعة عن الفتنة المانعة من الميراث في المادة رقم ١٧٣ حرف ب من مجموعة الأحكام الإسلامية.**

ب. تحديد المسألة

مؤســسـا على خلفية البحث الســابقة ولســهولة كتابة هذا البحث، فحدد الباحث المسائل في دراسته وهي كما يلي :

١. ما المراد بالفتنة المانعة من الميراث في مجموعة الأحكام الإسلامية؟

٢. كيف تحليل ســـد الذريعة في المادة رقم ١٧٣ حرف ب مجموعة الأحكام الإسلامية عن الفتنة المانعة من الميراث؟

ج. أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى :

١. الكشف عن المراد بالفتنة المانعة من الميراث في مجموعة الأحكام الإسلامية.

٢. الكشف عن تحليل السد الذريعة في المادة رقم ١٧٣ حرف ب مجموعة الأحكام الإسلامية عن الفتنة المانعة من الميراث.

UNIDA GONTOR
UNIVERSITAS DARUSSALAM GONTOR

د. أهمية البحث

يتمنى الباحث بعد بذل الجهد في كتابة هذا البحث أن يأتي بحثه بالمنافع الكثيرة خاصة لنفس الباحث وعامة للمهتمين بهذا العلم. وأيضا زيادة المعلومات والمعارف عن علم المواريث خاصة في فهم موانع الإرث.

١. الأهمية النظرية

١. ليكون هذا البحث مرجعًا وموادًا الدراسية الطلاب في المناقشات

٢. ليكون هذا البحث مرجعا إضافيا للبحوث المستقبلة.

٣. لمعرفة مدى توافق مجموعة الأحكام الإسلامية حول المواريث مع فقه المواريث التي كتبها علماء المذهب.

٢. الأهمية التطبيقية

١. ليكون هذا البحث علوما للقاضي في اتخاذ القرارات.

٢. أن يتم استخدام نتائج هذا البحث مرجعا تشريع الأحكام مجموعة الأحكام الإسلامية المتعلقة بالفقه، وخاصة بفقه المواريث.

UNIDA GONTOR
UNIVERSITAS DARUSSALAM GONTOR

هـ. الإطار المفاهمي

ويقوم الباحث بالإطار المفاهمي كما يلي :

١. الفتنة في المادة رقم ١٧٣ حرف ب في مجموعة الأحكام الإسلامية.

إن مجموعة الأحكام الإسلامية هي نتاج إجماع العلماء الإندونيسيين والتي غالبًا ما تُستخدم كمصدر ومبدأ توجيهي في حل قضايا الميراث التي تحدث في المحاكم الدينية في إندونيسيا. ويوجد في مجموعة الأحكام الإسلامية ٦ فصول و٤٣ مادة (المواد ١٧١-٢١٤) عن قانون الميراث[٥].

وفي المادة رقم ١٧٣ الحرف ب تنص على أن الفتنة هي أحد موانع الإرث. وتنص المادة رقم ١٧٣ حرف ب على ما يلي "يُمنع الشخص من الميراث إذا أدين قرار القاضي له قوة قانونية دائمة: ب. يلام على تقديم شكوى افتراءً بأن المورّث قد ارتكب جريمة يعاقب عليها بالسجن لمدّة ٥ سنوات أو بعقوبة أشد"[6]. لا يزال فعل الفتنة الذي أشار إليه مجموعة الأحكام عام ولها معانٍ مختلفة. فالفتنة لها عواقب وآثار وخيمة على

[5] Rahmadi, "Pembaharuan Hukum Islam (Analisa Terhadap Pemikiran Hukum Jaringan Islam Liberal)," *Jurnal Hukum Islam*, Vol. 2. No 1 (2016) : hal 26.

[6] Majelis Ulama Indonesia Komisi Fatwa, *Kompilasi Hukum Islam (KHI)*, Perpustakaan Mahkamah Agung RI (Jakarta, 1991), hal. 41.

UNIDA GONTOR
UNIVERSITAS DARUSSALAM GONTOR

ضـحاياه. كما أن الفتنة هي فعل يعتبرها الجميع فعلًا سـلبيًا وغير مقبول في أي مجتمع تحت أي ظرف من الظروف.

٢. موانع الإرث

موانع الإرث أسـباب توجد في الورثة تمنعهم من الميراث. والمانع المؤقت من الميراث يسـمى محجوباً. بينما المانع المطلق من الإرث يسـمى ممنوعا أو محروماً. كما هو موجود في كتب الفقه المواريث ويسـمى بموانع الإرث[٧].

وقد ذكر الإمام علي الصابوني في كتابه أن جمهور العلماء اتفقوا على ثلاثة أسـباب من موانع الإرث وهي القتل، واختلاف الدين، والرق. فإذا وجد في الوارث أحد الأسباب المذكورة منع الوارث على الميراث قطعا[٨].

UNIDA GONTOR
UNIVERSITAS DARUSSALAM GONTOR

[٧] الصابوني، **المواريث في الشريعة الإسلامية في ضوء الكتاب والسنة**، الطبعة الأولى، (جامة أم القرى مكة المكرمة: دار الحديث، ٢٠٠٨) ص. ٤٤.

[٨] المرجع السابق، ص.٤١.

٣. سد الذريعة

الذرائع جمع ذريعة ، وهي في اللغة : الوسيلة إلى الشيء . ويقصد بها في اصطلاح الفقهاء والأصوليين : ما كان ظاهره الإباحة، لكنه يفضي ويؤول إلى المفسدة أو الوقوع في الحرام.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : " والذّريعة : ما كان وسيلة وطريقا إلى الشّيء، لكن صارت في عرف الفقهاء : عبارة عمّا أفضت إلى فعل محزم، ولو تجرّدت عن ذلك الإفضاء : لم يكن فيها مفسدة . ولهذا قيل : الذّريعة الفعل الّذي ظاهره أنّه مباح، وهو وسيلة إلى فعل المحرّم.

و. البحوث السابقة

تعتبر البحوث السابقة بمثابة تعزيز ودعم البحث الذي سيقوم به الباحث، ومن ثم لتجنب التشابه في الكتابة، يقوم الباحث بتضمين البحوث السابقة التي لها العلاقة بهذا البحث.

UNIDA GONTOR
UNIVERSITAS DARUSSALAM GONTOR

١. الرسالة التي كتبه رضا أكبر بعنوان "موانع الإرث وفقًا للقانون الوضعي ووفقًا لمذهب العلماء" العام ٢٠٢٢.[٩] الهدف من هذا البحث هو معرفة الاختلافات في وجهات النظر فيما يتعلق بالعوائق التي تحول دون الحصول على المواريث في الشريعة الإسلامية ومعرفة كيفية تطبيق وجهات نظر المختلفة للقانون الوضعي في إندونيسيا فيما يتعلق بموانع الإرث. يستخدم هذا البحث بحثا نوعيًا من منهج البحث المكتبي. ونتيجة هذه البحث هي أن الموانع اللإرث هي مكتوب في كتب الفقه الميراث و القانون الوضعي في المادة رقم ٨٣٨, ورقم ٩١٢, ورقم ١٧٣ من مجموعة الأحكام الإسلامية. وتتمثل معادلة البحث في موانع الحصول على المواريث. والفرق هو أن هذا البحث تبحث عن موانع الإرث بشكل عام في مجموعة الأحكام الإسلامية والقانون الوضعي للإندونيسي وعن مذاهب الأربعة. وفي نفس الوقت، يقوم الباحث بتضييق الموضوع من العام إلى الخاص، أي وضع الفتنة المانعة للإرث كما هو منصوص عليه

UNIDA GONTOR
UNIVERSITAS DARUSSALAM GONTOR

[9] Ridho Akbar, *"Halangan Menerima Warisan Menurut Hukum Nasional Dan Menurut Ulama Madzhab*" (Universitas Islam Negeri Syarif Hidayatullah, 2022).

في المادة رقم ١٧٣ الحرف ب مجموعة الأحكام الإسلامية وتحليلها بالسد الذريعة.

٢. الرسالة التي كتبه ديني فضلي بعنوان "موانع المواريث عند أئمة المذاهب (الحنفي، المالكي، الشافعي، الحنبلي)" ٢٠٢٢.[١٠] يهدف هذا البحث إلى معرفة تعريف موانع الإرث وتوزيعها عند أئمة المذاهب. وأيضا معرفة أسباب منع الورثة من الحصول على المواريث من وجهة نظر أئمة المذاهب الأربعة . هذا البحث هو بحث نوعي من البحوث المكتبية. ونتيجة هذه البحث هي أن أئمة المذاهب الأربعة تتفقوا بأن موانع الإرث هي الرق, والقتل, وإختلاف الدين. وتشابه هذا البحث في مانع المواريث. والفرق هو أن هذا البحث تدور حول موانع الإرث من منظور أئمة المذهب الأربعة. وفي الوقت نفسه، يقوم الباحث بتحليل سد الذريعة على الفتنة المانعة للإرث (المادة رقم ١٧٣ حرف ب مجموعة الأحكام الإسلامية).

UNIDA GONTOR
UNIVERSITAS DARUSSALAM GONTOR

[10] Deni Fadli *"Penghalang Kewarisan Menurut Imam Empat Madzhab (Hanafi, Maliki, Syafi'i Dan Hambali)"* (Universitas Islam Negri Sultan Maulana Hasanuddin Banten, 2022).

٣. الرسالة التي كتبه محمد عبد الله، بعنوان "القتل المانع على الميراث في القانون الوضعي والشريعة الإسلامية" ٢٠١٠.[١١] يهدف هذا البحث إلى بيان معايير جريمة القتل التي لا تستحق المواريث وتحديد إمكانية حصول القاتل على الميراث. هذا البحث هو بحث نوعي من أبحاث المكتبات ويتم تنظيمه باستخدام منهج مقارن. ونتيجة هذه البحث هي أنّ أي قتل الذي يصبح القتل الذي قصد النبي في حديثه يكون حراما. ويكمن تشابه البحث في أحد الأسباب الثلاثة لموانع الإرث. والفرق هو أن هذا البحث تبحث مقارنة القتل كسبب لموانع المواريث وفقا للقانون الوضعي والشريعة الإسلامية. وفي نفس الوقت، يثير الباحث المادة رقم ١٧٣ حرف ب الذي باعتبارها مانعة للإرث، ويحللها بسد الذريعة.

٤. المجلة التي كتبها ريان رمضاني. بعنوان "الاضطهاد الشديد سببا لموانع المواريث مجموعة الإحكام الإسلامية في المادة رقم ١٧٣ حرف أ"

UNIDA GONTOR
UNIVERSITAS DARUSSALAM GONTOR

[11] M Abdullah, *"Pembunuhan Sebagai Penghalang Menerima Warisan (Studi Perbandingan Hukum Perdata Dan Hukum Islam)"* (Universitas Islam Negri Alauddin Makassr, 2010).

٢٠٢٠.[١٢] يهدف هذا البحث إلى معرفة الاستغلال الجسيم الذي يدخل في مانع الإرث كما يرى ذلك من المذاهب الأربعة. يستخدم هذا البحث الأساليب القانونية المعيارية والقانونية التجريبية في شكل تحليل المحتوى. ونتيجة هذه البحث هي أن علاقة المقالات برأي أهل العلم هي مجمعة مانع الميراث في المادة رقم ١٧٣ من مجموعة الأحكام الإسلامية هي تحديد قانون الميراث وفقًا قاعدة "القانون يمكن أن يتغير بتغير ظروف المكان والزمان". وتوجد المعادلة البحث في موضوع موانع الحصول على المواريث في المادة رقم ١٧٣ حرف أ مجموعة الأحكام الإسلامية. الفرق هو أن هذه المجلة تدرس المادة رقم ١٧٣ حرف أ مجموعة الأحكام الإسلامية. وفي نفس الوقت، يريد الباحث بتحليل الفتنة المانعة للإرث في المادة رقم ١٧٣ حرف ب في مجموعة الأحكام الإسلامية والتي يتم تحليلها من سد الذريعة.

UNIDA GONTOR
UNIVERSITAS DARUSSALAM GONTOR

[12] Riyan Ramdani and M. Najib Karim, "Penganiayaan Berat Sebagai Alasan Penghalang Mewarisi Dalam Kompilasi Hukum Islam Pasal 173 Huruf A" *Al-Ahwal Al-Syakhsiyyah: Jurnal Hukum Keluarga Dan Peradilan Islam* 1, no. 2 (2020): 97–110.

٥. المجلة التي كتبه محمد الجفري وريسكي ريكو (مجلة الجامعة الإبراهيمية الإلكترونية) بعنوان "الفتنة المانع للإرث، دراسة المقارنة للمادة رقم ١٧٣ مجموعة الأحكام الإسلامية" ٢٠٢٠.[١٣] والغرض من هذا البحث هو معرفة الدليل سبب استخدام الفتنة المانعة من الميراث، ومعرفة وجهة نظر الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالفتنة حائلاً من المواريث كما في المادة رقم ١٧٣ حرف ب في مجموعة الأحكام الإسلامية. هذا البحث هو نوع نوعي من البحوث المكتبية ويستخدم أساليب المقارنة. ونتيجة هذه البحث هي يمكن أن تكون الفتنة مانعة أمام الورثة من حيث أثره، وليست كل فتنة. الفتنة المشار إليه في المادة ١٧٣ من مجمع الأحكام الإسلامية هو اتهام كاذب (فتنة) يتم تقديم شكوى إليه إلى الشرطة ويؤدي إلى مواجهة وريث ما يصل إلى خمس سنوات في السجن أو عقوبة أشد. وتوجد معادلة البحث في موضوع الذم مانعا من المواريث. والفرق هو أن هذه المجلة تبحث في الفتنة باعتبارها مانعة للميراث وفقًا

UNIDA GONTOR
UNIVERSITAS DARUSSALAM GONTOR

[13] Muhammad Jufri & Riski Riko, “Fitnah Sebagai Penghalang Ahli Waris" Studi Komparatif Pasal 173 Kompilasi Hukum Islam Dan Hukum Islam” *Jurnal Lisan Al-Hal*. Vol.3. No. 1 (2020): 73–90.

للشريعة الإسلامية. وفي الوقت نفسه، يثير الباحث حالة الفتنة التي باعتبارها مانعة للإرث من خلال تحليل سد الذريعة.

ز. منهج البحث

منهج البحث الذي استخدم الباحث هو المنهج النوعي. وهو البحث الذي يستخدم أساليب وخطوات وإجراءات تتضمن البيانات والمعلومات التي يتم الحصول عليها من خلال المستجيبين كمواضيع يمكنهم التعبير عن إجاباتهم ومشاعرهم للحصول على صورة عامة شاملة عن الشيء قيد الدراسة.[١٤] إن المنهج الذي استخدم الباحث في كتابة البحث العلمي وهو :

١. نوع البحث

هذا البحث هو البحث المعياري. أوضح أحمد موكتي فجر ن.د. ويوليانتو معنى البحث المعياري هي اعتباره كبحثًا قانونيًا يستخدم القانون كموضوع للدراسة.[١٥] وفقًا لسويرجونو سوكانتو وسري ماموجي، فإن هذا يعني أن البحث القانوني المعياري أو ما

[14] Soerjono Soekanto, *Pengantar Penelitian Hukum*, ed. UI Press (Jakarta, 1996), hal. 44.
[15] E. Saefullah Wirandipraja, *Penuntun Praktis Metode Penelitian Dan Penulisan Karya Ilmiah Hukum* (Bandung: Keni Media, n.d.).

UNIDA GONTOR
UNIVERSITAS DARUSSALAM GONTOR

يسمى أيضًا بالبحث القانوني للمكتبات هو بحث قانوني يتم إجراؤه من خلال فحص المواد المكتبة أو البيانات الثانوية وحدها.[١٦]

يستخدم الباحث بحث المعياري أو المكتبي، لأن هذا البحث يهدف فقط إلى اللوائح المكتوبة أو المواد القانونية الأخرى.[١٧] البحث الذي يستخدمه الباحث هو بحث نوعي، أي تقديم بيانات تفصيلية وتأكيد الفرضيات، بما يساعد في تعزيز النظريات القديمة أو في جمع النظريات الجديدة[١٨] في شكل مراجعة الفقه الإسلامي فيما يتعلق بالفتنة.

٢. مصادر البيانات

البحث القانون المعياري هو دراسة المواد القانونية، سواء المواد الأولية والمواد الثانوية. إذا وجد الباحث مشكلة يريد البحث فيها، فإن النشاط التالي هو جمع المعلومات ذات الصلة والأساسية. ثم حدد المسائل القانونية التي تتطلب معلومات عامة. تهدف هذه المعلومات إلى المساعدة توفير التوجيه لمثل هذه الحالة. أفضل طريقة للقيام بذلك هي فحص المواد الأولية، ومن خلال مساعدة القانون الثانوي يمكن صياغة القانون بشكل حاد.[١٩]

---

[16] Bachtiar, *Metode Penelitian Hukum,* (Tanggerang Selatan: UNPAM Press, 2018) hal. 30.

[17] Amiruddin dan Zainal Asikin, *Pengantar Metode Penelitian Hukum* (Jakarta: Rajawali Press, 2006) hal. 67.

[18] Soerjono Soekanto, *Pengantar Penelitian Hukum*. ed. UI Press (Jakarta, 1996) hal. 47.

[19] Bahder Johan Nasution, *Metode Penelitian Hukum* (Bandung: CV Mandar Maju, 2008). hal 45.

أ) **المصادر الأولية**

المصـــادر الأولية هي المواد القانونية لها الســـلطة.[٢٠] تتكون هذه المصـــادر من القرآن والحديث و مجموعة الأحكام الإسلامية وكتاب المواريث في الشريعة الإسلامية للإمام علي الصابوني، وكتاب أحكام المواريث في الجامعة الإسلامية المقرّر في الأزهر، وكتاب الفقه وأدلته لوهبة الزحيلي، وكتاب سد الذرائع في الشريعة الإسلامية للهشام البرهاني وبعض كتب القواعد الفقهية، وغير ذلك من كتب الفقه.

ب)**المصادر الثانوية**

المصـادر الثانوية هي جميع المنشـورات المتعلقة بالقانون والتي تعتبر قانونًا غير رسمي.[٢١] تتكون هذه المنشـورات من: الكتب المدرسـية التي تناقش مسـألة قانونية وبما في ذلك الأطروحات والرسائل القانونية والمجلات القانونية.

UNIDA GONTOR
UNIVERSITAS DARUSSALAM GONTOR

[20] Bahder Johan Nasution, *Metode Penelitian Hukum* (Bandung: CV Mandar Maju, 2008) hal. 48.

[21] *Ibid*, hal. 50

ج) **المصادر الثالثة**

وبصرف النظر عن مصادر الأولية والثانوية، يستخدم الباحث المواد الخزانة القانونية أو غير القانونية إذا ألزم الأمر. أي على شـــكل معجم، كل من قاموس المواريث الفقهي وقاموس القانون مجموعة الأحكام الإسلامية.

٣. طريقة جمع البيانات

تم تنفيذ طريقة جمع البيانات عن طريق البحث المكتبي، أي البحث الذي يتم من خلال فحص المواد المكتبية في شكل المواد الأولية والثانوية.[٢٢] يستخدم الباحث هذه الطريقة لأنه سيجري مراجعة السد الذريعة فيما يتعلق بالمادة رقم ١٧٣ حرف ب مجموعة الأحكام الإسلامية عن الفتنة المانع للإرث.

٤. طريقة تحليل البيانات

يســـتخدم الباحث في هذا البحث أســـلوب تحليل البيانات النوعية، وذلك من خلال تحليل الفتنة المانعة للإرث في المادة رقم ١٧٣ حرف ب من مجموعة الأحكام الإسلامية بالسد الذريعة.

UNIDA GONTOR
UNIVERSITAS DARUSSALAM GONTOR

[22] Amiruddin dan Zainal Asikin, *Pengantar Metode Penelitian Hukum*, (Jakarta: Rajawali Press, 2006). hal. 60.

ز. تنظيم كتابة تقرير البحث

لتسهيل الباحث في تنظيم كتابة البحث، فقام الباحث بتقسيمه إلى أربعة أبواب مما يلي :

الباب الأول : هذه مقدمة تحتوي على خلفية البحث. يحتوي على خلفية البحث، وأهداف البحث، وأهمية البحث، والبحوث السابقة، والإطار المفاهمي، ومناهج البحث، تنظيم كتابة تقرير البحث.

الباب الثاني : وفي هذا الباب سيكتب الباحث مبحثاً عاماً يتعلق بالإطار النظري، وتعريف المواريث في الفقه، وأساس الإرث في الإسلام، وموانع الإرث عند فقه المواريث، وموانع الإرث عند أئمة المذاهب، وتاريخ نشأة التأليف مجموعة الأحكام الإسلامية، وتعريف المواريث في مجموعة الأحكام الإسلامية، وتعريف الفتنة في الإسلام والقانون الإندونيسي، وتعريف سد الذريعة وتطبيقاته وبعض القواعد الدلة بالفتنة مانعة للإرث.

الباب الثالث : وفي هذا البحث سيقوم الباحث عن معنى الفتنة التي تقصد مجموعة الأحكام الإسلامية وتحليل سد الذريعة للمادة رقم ١٧٣ حرف ب مجموعة الأحكام الإسلامية في كون الفتنة المانعة للإرث.

الباب الرابع : وهو الاختتام الذي يتكون من نتائج التي حصـــل عليها الباحث في بحثه والتوصيات والمقترحات وقائمة المصادر.

UNIDA
GONTOR
UNIVERSITAS DARUSSALAM GONTOR